بناء الإنسان الديمقراطى

قضية كبرى

تشغل فكر واهتمام صانع 15 مايو

بقلم: محمد زايد

هى بالفعل " قضية كبرى تلك التى اثارها الرئيس السادات فى لقاءاته الاخيره مع قيادات التنظيمات السياسية ، ومع القيادات الصحفية : قضية " بناء الانسان الديمقراطى " التى قال عنها الرئيس انها فى مقدمة القضايا التى تشغل فكره واهتمامه فى الوقت الحاضر .

والحق ان الديمقراطية ـ كلمة ومعنى ونظام للحكم ـ ظلت موجودة فى الحياة السياسية منذ نشأتها فى اثينا واسبرطة وغيرهما من المدن اليونانية القديمة . ولكن المشكلة الكبرى التى ظلت قائمة ـ منذ ذلك التاريخ ـ هى كيف يمكن ايجاد وضمتن الممارسة للديمقراطية ، وهو الامر الذى لا يقدر على تحقيقه غير " الانسان الديمقراطى " مما يتطلب على الدوام البحث عن كل الوسائل الممكنة لبنائه .

واذا كان قد اكتمل لمصر الان ـ ترجمة لشعار دولة المؤسسات الذى رفعته ثورة التصحيح فى 15 مايو ـ بناء المؤسسات الدستورية والسياسة التى تصنع " الاطار الشرعى " للممارسات الديمقراطية . فانه ـ حقيقه ـ لم يكتمل لمصر حتى الان بناء " الانسان الديمقراطى " الذى يقدر على ملء " الاطار الشرعى " للديمقراطية " بالمضمون الواعى " لحركتها وممارستها .

ومن هنا تبرز اهمية " القضية الكبرى " التى اثارها الرئيس السادات .

امر منطقى ان تكون " الديمقراطية " مطلبا اساسيا لكل انسان يعنيه ان يحيا بالخبز وحده ، ويخنقه جو لا يتنفس فيه الحريه .

ذلك لان الديمقراطية معناها الحرفى فى السياسة " حكم الشعب لنفسه " ، وتتسع بمدلولها العام لكل مذهب سياسى يعتبر ارادة الشعب مصدرا لسنطة الحكام .

على انه لما كان اجماع الشعب مستحيلا ، خاصة فى امور السياسة والحكم ، فان " حكومة الشعب " ـ التى تأتى من القنوات الديمقراطية ـ اصبحت تعنى عمليا " حكومة الاغلبية "

وما دامت هناك اقلية ، فان .. " حكومة الاغلبية " الديمقراطية لابد ان ترتب حقوقا لهذه الاقلية لا يجوز لها ان تمسها او تجور عليها .

ومن هنا يصبح ضروريا ان يوجد اصلا " الانسان الديمقراطى " الذى لا يقدر غيره على ترجمة تلك المبادئ ـ التى يتوق اليها كل البشر ـ الى واقع فى الممارسة الديمقراطية .

فى ضوء ذلك قد يكون مفيدا الان طرح ثلاثة اسئلة ومحاولة العثور على اجابات محددة لها من رجال القانون الدستورى

من هو الانسان الديمقراطى ؟

الانسان الديمقراطى هو الذى يؤمن بالحرية لنفسه ، كما يؤمن بها للاخرينالذين يختلفون معه فى الرأى ، ذلك لان الديمقراطية تعنى كفالة حق المشاركة لجميع المواطنين وحتى يمكن للمواطنين المشاركة الحقيقيه فى الحكم ، يجب ان تكفل الحريه لهم جميعا دون تفرقه لسبب فئوى او طبقى او عنصرى او اجتماعى . ذلك لان الديمقراطية التى تقوم على حكم الاغلبية

تقتضى بالضرورة توفير الحرية للاقلية ، فانه لا يمكن اهدار حرية القلة حتى ولو كان ذلك ارادة الكثرة ، ثم ان كثرة اليوم قد تكون قلة الغد فضلا عن أن موقف الاغلبية يتغير من موضوع الى موضوع .

والانسان الديمقراطى ـ فوق الايمان بالحرية للجميع ـ هو الذى يحارب فى سبيل تحقيقها للأخرين الذين يخالفونه الرأى بنفس القوة التى يحارب بها من اجل تحقيق حريته .

والانسان الديمقراطى ـ قبل ذلك كله ـ هو الذى يؤمن بان الحرية لا تتجزأ : الحرية لكل الشعب ، وكل صور الحرية لكل فرد فى الشعب .

الى أى مدى يوجد بيننا ؟

اذا كانت الظروف قد فرضت على مصر ـ لقرون طويلة ـ الاستعمار والارهاب يكون طبيعيا ان لا تكتمل بيننا الان صورة " الانسان الديمقراطى " .

بل انه حتى فى البلاد التى سبقتنا الىالديمقراطية بزمن طويل لم يوجد بعد الانسان الديمقراطى بالصورة الكاملة .

صحيح انه قد يوجد بيننا فى مصر من يقترب الى حد كبير من الصورة المثالية للانسان الديمقراطى : ولكن هؤلاء افراد قلائل ، لا يمكن افتراض انهم يمثلون الانسان المصرى . ففى غيره قليل من حالات الممارسة الديمقراطية فى مصر سواء فيما قبل الثورة ، او فيما بعدها وضح ان الكثيرين من رجال الاحزار ومن القادة والسياسيين ممن يضيقون بالمعارضة ولا يكيقونها ، وتعرضت المعارضة فى مصر على مراحل التاريخ المتتابعة لكثير من صور الكبت والارهاب .

بل لقد اتخذت كثير من اجراءات القمع ، وكبت الحرية ، بموافقة اغلبية شعبية كبيرة ، فى غير قليل من الحالات وقد عشنا فترة كان فيها حزب الوفد ـ الذى كان يمثل الأغلبية الكبرى للشعب المصرى ـ يمارس غير قليل من صور الارهاب والكبت لمعارضيه . وقد كانت احداث الطلبة فى الجامعة قبيل الثورة أكبر شاهد على ذلك . الامر الذى يؤكد انه حتى قادة حزب الاغلبية ، لم يكونو مؤمنين بتوفير الحرية للمعارضة .

وقد حدث بعد الثورة ، ان قام بالسلطة عدد غير قليل من الحكام ، سواء على مستوى الوزارة ، او فى المستويات القيادية السياسية العليا المختلفة ، ممن وصلوا الى السلطة دون سند شعبى ، ودون تأييد من الاغلبية ، فكان منطقيا ان يكون هؤلاء اكثر ضيقا بالمعارضة .

كيف يمكن بناء الانسان الديمقراطي ؟

يتطلب بناء " الانسان الديمقراطى " امرين :

ـ ممارسة طويلة .

ـ تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتضافر كلها من أجل تحقيق الصورة المثالية له .

فالحرية لا يمكن ان تمارس ممارسة واقعية الا اذا توافرت عوامل اقتصادية واجتماعية معينة ، الارتباط وثيق بين توفير المستوى اللائق للمعيشة ، والمستوى المعقول من التعليم والثقافة ، وبين الممارسة الفعلية لحق المشاركة فى الحكم . وبالتالى يجب ان نضمن العدالة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، لكى نحقق الديمقراطية السياسية فالمؤكد انه لا قيمة لحق

الانتخاب ، أو حق الترشيح للمناصب السياسية ما لم نوفر رغيف العيش ، والتعليم لكافة جماهير المواطنين .

ولذلك ينبغى لتحقيق " الانسان الديمقراطى " أن نسعى فى طرق مختلفى فى آن واحد :

- طريق الديمقراطية الاقتصادية أى توفير العدالة الاقتصادية بين المواطنين .
- تذويب الفوارق بين الطبقات .
- توفيرر العلم والمعرفة لجماهير الواطنين ومو الامية .
- وفى نفس الوقت تقرير حق المشاركة فى السلطة لجماهير المواطنين واعطائهم جميعا فرصا متكافئة فى ممارسة حق الترشيح ، وممارسة حق الانتخاب .

وحينما يتحقق ذلك كله تأتى نتائج الانتخابات السياسية السائدة فى المجتمع ، فلا تحدث ردود أفعال ضد الديمقراطية ، ويتبلور بالفعل الفكر الديمقراطى فى ضمير الشعب .

برامج التنظيمات الثلاثة لبناء " الانسان الديمقراطى "

<u>تنظيم مصر العربى الاشتراكى</u>

ان بناء الانسان المصرى الديمقراطى تحكمها عدة مبادئ ، انه لا بد من الافادة فيها بخبرة واحداث الماضى ومعطيات وانجازات الحاضر وآمال المستقبل . والتحررمن كل اسباب الخوف والاستبداد بالرآى والضجر من الرآى المعارض والايمان بأن الديمقراطية نابعة من العقائد السماوية للشعب

المصرى كما يؤمن بانه لا حرية للمواطن تحت تسلط لقمة العيش سواء من الفرد او الطبقة او الدولة .

وفى ضوء ذلك كله يرى التنظيم ان خطة بناء الانسان الديمقراطى تقوم على :

- تأكيد الفكر المستند الى الواقع المصرى والعربى وغير المتجمد فى اطار نظريات مستوردة لا تلائم مجتمعنا ، مع مراعاة التغيرات الدولية والداخلية ودون التفريط فى المبادئ والاهداف .
- إرساء مجتمع يتحقق فيه تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تربية الكوادر الديمقراطية .
- رعاية الطلائع باعتبارها المنطلق لبناء الانسان المصرى الديمقراطى.
- والاهتمام بالشباب وتنميته ديمقراطيا على اساس العلم والايمان .
- توفير وتأكيد الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية للمرأة .
- دعم الحقوق الديمقراطية والسياسية للتنظيمات النقابية والمهنية والاتحادات وتوفير حرية ابداء الرأى لها .
- تأكيد حرية المواطن فى اختيار ممثليه .
- اتاحة الفرصة لقوى الانتاج لممارسة السلطة الفعلية فى مجال الانتاج .
- ادخال جذرى فى نظم التعليم وتطوير برامجه لتأصيل مبادئ الديمقراطية .
- الاهتمام بمحو الامية من خلال خطة قومية .
- اتاحة الفرصة لاجهزة الاعلام والقافة لتأكيد القيم الديمقراطية .

www.anwarsadat.org

ـ توفير العدالة الاقتصادية .

<u>تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :</u>

3 اتجاهات مترابطة

يقول خالد محى الدين ـ مقرر التنظيم :

للوصول الى الانسان الديمقراطى فى مجتمعنا ، فان الامر يحتاج الى التغيير فى ثلاثة مجالات مترابطة :

الاول : اقتصادى ، يقوم على التنمية الاقتصادية الشاملة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ، التى تحرر المواطن من براثن الاستغلال .

الثانى : اجتماعى ، يعيد صياغة الانسان ، على اسس اكثر تقدما تحقيقا لثورة ثقافية ، تعليمية ، تبدأ بمحو الامية ، وتقوم على تعميم التعليم بصورة متزايدة ، ورفع كفاءته ، والانفتاح على الخبرات الجديدة فى العالم ، وسيادة المنهج العلمى فى التفكير ، مع الحفاظ على التراث القومى والدينى .

الثالث : سياسى ، عن طريق انجاز تحول ديمقراطى شامل وعميق ، فى كافة مجالات حياتنا ، تشمل ديقراطية الادارة فى قطاعات الانتاج وتمثيل العمال والموظفين فى مجالس الادارة ، وديمقراطية الادارة المحلية التى تقوم على دعم دور المجتمعات فى الخدمات والانتاج ، وتعبئة الجهود الذاتية ، والحريات النقابية ، والعملية ، ثم الحريات السياسية الاخرى ، حرية الرأى والقول والكتابة والاجتماعات والتنظيم والاحزاب والعمل السياسى والثقافى والاجتماعى . وتكفل المواطنين مهما اختلفت او تباينت آراؤهم الفكرية والسياسية والدينية .

وفى رايى ان هذا المناخ يفتح الطريق تدريجيا نحو بناء الانسان الديمقراطى الكامل الذى يشارك بايجابية فى بناء الحياة على ارض مصر .

تنظيم الاحرار الاشتراكيين :

يقول مصطفى كامل مراد ـ مقرر التنظيم :

لبناء الانسان الديمقراطى ، يحدد تنظيم الاحرار الاشتراكيين فى برنامجه عدة مسالك لبنائه وتتركز فى 7 نقاط :

ـ التركيز فى جميع مراحل التعليم على غرس حرية الفكر والرأى والعقيدة وحق الاجتماع فى نفوس الشباب ، مع التركيز على محو الامية والتربية الاساسية للمرأة والرجل بحيث يكون واجبا وكنيا يسهم فيه الجميع بحكم القانون .

ـ تهيئة الادوات التى تساعد على بناء الانسان الديمقراطى وأولها حرية الصحافة التى لا يمكن ان تتم الا باعادة النظر فى ملكية الاتحاد الاشتراكى للصحافة . وايضا فى وسائل الاعلام الاخرى من اذاعة وتليفزيون ينبغى ان تكون هيئات لها استقلالها ، لا مصالح حكومية تخضع للساطة التنفيذية .

ـ تشجيع الشباب على الانتماء السياسى الى الكيانات السياسية الجديدة لدفعه للمناقشة والحوار وابداء الرأى بعد الاقتناع .

ـ تعويد الشباب على الاعمال الحرة بحيث لا يصبح معظم ارزاق المواطنين مركزه فى يد الحكومه ، وبذلك نخلق الاعتماد على النفس ، ونجعل النظرة الى الحكومة تتغير من نظرتهم الى ذهب المعز وسيفه .

ـ تعيين اعضاء السلطة التنفيذية فى غالبيتهم من أعضاء مجلس الشعب حتى تكون خلفيتهم السياسية نابعة من قاعدة ديمقراطية وهى الانتخاب .

ـ قيد المواطنين والمواطنات تلقائيا فى جداول الانتخاب عند حصولهم على البطاقة الشخصية ، حيث ان عدد الناخبين الان الذين يدلون باصواتهم وهو احد مقاييس الوعى السياسى والديمقراطى لا يتجاوز ثلث العدد الذى له هذا الحق ، وعلى ان يتم الادلاء بالاصوات بالبطاقة الشخصية منعا للتلاعب الذى يهدد الروح الديمقراطية .

ـ اعداد " حديقة للحرية " فى كل محافظة يبدى فيها المواطنون ـ حتى الذين خارج التنظيمات الثلاثة ـ اراءهم فى المسائل السياسية امام المواطنين .

www.anwarsadat.org